عدد خاص

المجلة العلمية التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg

مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية الإلكتروني (قصور الممارسة ووسائل العلاج)

عبد الوهـاب نـصر علـي

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

تاريخ النشر الالكتروني: ابريل 2024

للتأصيل المرجعي: نصر، عبد الوهاب نصر. **مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية الإلكتروني (قصور الممارسة ووسائل العلاج)** ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، المجلد ٤٤ (عدد خاص) 243-262.

المعرف الرقمي: caf.2024.372938/10.21608

للتواصل مع المؤلف: abdelwahab.nasr@hotmail.com

مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية الإلكتروني (قصور الممارسة ووسائل العلاج)

عبد الوهـاب نصر علـي

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

ملخص الورقـة:

تستهدف هذه الورقة عرض وجهة نظر أكاديمية مهنية بشأن **القصور الحالي** في وفاء مراقب الحسابات في مصر بمسئوليته المهنية عن كشف الجرائم المالية، خاصةً الغش والفساد المالي وغيرها، في ظل البيئة التكنولوجية للأعمال. كما تستهدف هذه الورقة **اقتراح وسائل علاج مهنية وعملية** لهذا القصور سواء فيما يتعلق بتحديث وتطوير معايير المراجعة الخارجية من جهة أو بتنظيم وتفعيل مدخل المراجعة القضائية Forensic Auditing من جهة أخرى.

ولتحقيق المرجو من هذه الورقة تم تقسيمها على النحو التالي:

المحور الأول: الجرائم المالية من منظور مهني.

المحور الثاني: آليات كشف الجرائم المالية.

المحور الثالث: الخلاصة ومجالات البحث المقترحة.

الكلمات المفتاحية:

الجرائم المالية – الجرائم المالية الإلكترونية – الغش – الفساد المالي – المراجعة القضائية.

المحور الأول: الجرائم المالية من منظورٍ مهني:

1- مفهوم الجرائم المالية وأنواعها:

بشأن الجرائم المالية، تُعرِّفها دراسة Pickett & Pickett (2002) بأنها: "استخدام الخداع Deception بغرض تحقيق مكاسب غير مشروعة، وعادةً ما تتضمن خيانة الأمانة Breach of Trust، وإخفاء بعض الحقائق Concealment". ويُمكن استخدام أكثر من مفهوم بنفس المعنى كمفهوم الجريمة المالية Financial Crime أو مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء White-Collar Crime أو مفهوم الغش التبادلي Fraud Interchangeably. يرى Simeon (2018) أن الجرائم المالية تشمل مجموعة متنوعة من التصرفات غير

للتواصل مع المؤلف: abdelwahab.nasr@hotmail.com

القانونية Illegal acts، وأن مفهوم الجرائم المالية يُعتبر مفهوماً غامضاً. بينما توضح دراسة Bana (2020) أن مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI يُعرِّف الجرائم المالية لذوي الياقات البيضاء بأنها: تلك التصرفات غير القانونية والتي تتصف بالخداع أو إخفاء الحقائق أو خيانة الأمانة، وأن هذه التصرفات لا تعتمد على استخدام العنف أو التهديد باستخدام القوة الجسدية.

كما تُعرِّف **جمعية الالتزام الدولي (2021) ICA** الجريمة المالية بأنها: "جريمة تُرتكب على وجه لتحديد ضد الممتلكات من أجل تحقيق منفعة شخصية لمرتكب الجريمة". وتُشير دراسة Wiwoho et al. (2022) إلى **تعريف صندوق النقد الدولي IMF** للجرائم المالية بأنها: "جرائم تؤدي بصورةٍ عامة إلى خسائر مالية". وبالتالي قد يهدف مرتكبوها إلى تحقيق منفعة شخصية، مثل: جرائم سرقة ماكينات الصراف الآلي للبنوك (كجرائم إلكترونية)، ومسابقات اليانصيب المزيفة. أو قد يهدف مُرتكبو الجرائم المالية إلى إخفاء أو حماية الأصول المُتحصل عليها من عائدات الأعمال الإجرامية، مثل: غسل الأموال Money Laundering، وتمويل الإرهاب Terrorism Financing.

وبشأن أنواع الجرائم المالية، يرى Gottschalk (2010) أنه يُمكن تصنيف تلك الجرائم على النحو التالي:

أنواع الجرائم المالية

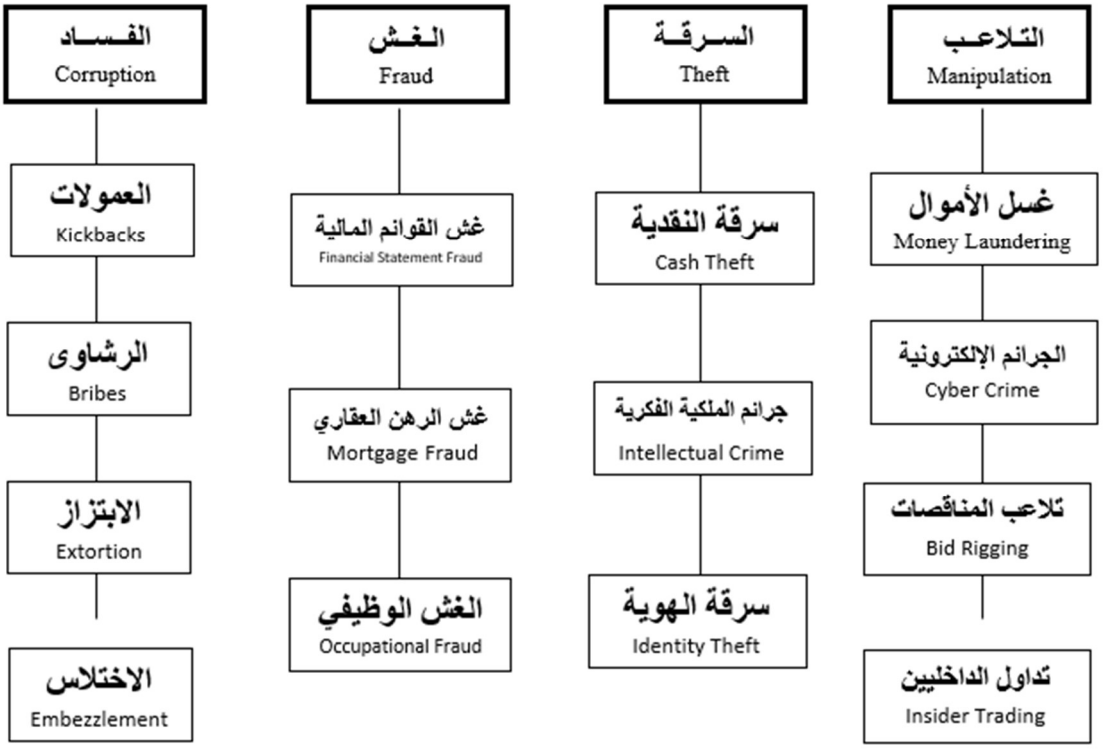

المصدر: (Gottschalk, 2010, P. 443)

أ) بشأن التلاعب؛ تُعرِّف دراسة Gottschalk (2010) **غسل الأموال** [1] Laundering Money بأنه: إضفاء المشروعية على عائدات الأعمال الإجرامية بحيث يتم إخفاء الأصول غير القانونية وإظهار عائداتها بشكلٍ قانوني. بينما تُعرف هذه الدراسة **الجرائم الإلكترونية** Cyber Crime بأنها: هجمات تستهدف الوصول غير المصرح به إلى معلومات حساسة (مثل: معلومات المنتجات الجديدة، أو معلومات عن الموظفين، أو قوائم الأسعار، أو بيانات المبيعات) بغرض استخدامها أو بيعها للغير أو تعديلها أو حذفها مما يؤدي إلى عواقب وخيمة. وتُعرف هذه الدراسة **تلاعب المناقصات** Bid Rigging بأنه: منح أحد المتقدمين لمناقصةٍ ما ميزة غير عادلة من خلال تزويده بمعلومات إضافية عن باقي عطاءات المنافسين بغرض إبعادهم والفوز في المناقصة. كما تُعرف هذه الدراسة أيضاً **تداول الداخليين**[2] Insider Trading بأنه: أحد أنواع الجرائم المالية حيث يتم التلاعب من خلال استغلال حيازة المعلومات الداخلية لشركةٍ ما بغرض تحقيق مكاسب خاصة من خلال تداول أسهم هذه الشركة.

ب) بشأن السرقة؛ يرى Gottschalk (2010) أن المقصود **بسرقة النقدية** Cash Theft أخذ النقود قبل أن يتم تسجيلها في الحسابات. كما توضح هذه الدراسة أن **جرائم الملكية الفكرية** Intellectual Property Crime تُمثل مصدر قلق مالي خطير خاصةً لمُصنعي السيارات والسلع الفاخرة وكذلك لشركات الدعاية وشركات الأدوية. وتُعرف هذه الدراسة **سرقة الهوية** Identity Theft بأنها: استخدام غير قانوني لبعض المعلومات الشخصية لشخصٍ آخر دون إذنه (مثل: رقم الهوية الشخصية، أو رقم جواز السفر، أو رقم بطاقة الائتمان، أو تاريخ الميلاد) بغرض حصول السارق على ائتمان أو سلع أو خدمات باسم الشخص الآخر، أو لتزويد السارق بأوراق اعتماد مزيفة.

ج) بشأن الغش؛ توضح دراسة Gottschalk (2010) أن **غش القوائم المالية** Financial Statement Fraud تحريف متعمد بالقوائم المالية يجعلها مزيفة. وأن **غش الرهن العقاري** Mortgage Fraud يتم من خلال المُبالغة في اثبات الدخل بغرض الحصول على قروض عقارية كبيرة، وأن عملية الغش هذه قد يُشارك فيها سماسرة الرهن العقاري أو مديرو الائتمان في مؤسسات الإقراض من خلال توفيرهم لمستندات مزورة أو تجاهلهم لبعض

---

[1] تتكون من ثلاث Money Laundering Cycle **من الجدير بالذكر** أن دراسة شحاته (2010) أوضحت أن **دورة غسل الأموال** وهي: عملية تحويل المتحصلات من أنشطة غير قانونية إلى داخل النظام المالي بطريقة Placementمراحل هي: (1) **مرحلة التسكين** تجعل المؤسسات المالية غير قادرة على كشفها، وهي: توليد سلسلة من المُعاملات لإبعاد المُتحصلات عن المصادر غير القانونية Layeringو(2) **مرحلة** توليد الطبقات **للتمويه** Integrationوبالتالي إخفاء أو تدمير مسار المراجعة، و(3) **مرحلة الدمج** وهي: إجراء مجموعة معقدة من التحويلات والمُعاملات التي لا يُمكن تتبعها عملياً بغرض الدمج مع الأنشطة المشروعة.

[2] **تداول الداخليين** بأنه استخدام غير قانوني للمعلومات المُتاحة لبعض الأشخاص الذين لديهم إمكانية Kumar (2019) تُعرف دراسة الوصول إلى معلومات خاصة عن الشركة. وتُعرف هذه المعلومات الداخلية على وجه التحديد بالمعلومات التي إذا تم نشرها سيكون لها تأثير كبير على سعر أسهم شركة معينة.

البيانات الخاطئة. بينما تُعرف هذه الدراسة **الغش الوظيفي** Occupational Fraud بأنه: أي غش قد يرتكبه أحد الموظفين أو المديرين أو الشركاء وتكون الضحية هي الشركة نفسها، ويُسمى هذا الغش أيضاً بالغش الداخلي Internal Fraud.

د) بشأن الفساد؛ توضح دراسة Gottschalk (2010) أن **العمولات** Kickbacks هي المبالغ التي يتم دفعها لأحد الموظفين بغرض الحصول على عقد معين أو المبالغ التي يتم دفعها لأحد مُفتشي الجمارك بغرض السماح بدخول بضاعة منتهية الصلاحية. وأن **الرشاوى** Bribes قد يحصل عليها بعض الموظفين في الشركات الخاصة أو بعض المسئولين الحكوميين بغرض الموافقة على أداء فعلي أقل من الأداء المطلوب. بينما **الابتزاز** Extortion هو الحصول على حقٍ غير مشروع عن طريق التهديد بالاختطاف أو الإصابة أو تشويه السمعة أو الاتهام كذباً بارتكاب جريمةٍ ما. وأخيراً توضح تلك الدراسة أن **الاختلاس** Embezzlement هو الاستخدام الشخصي بغرض الحصول على منفعة من أموالٍ أو ممتلكات تخص شخصاً آخر.

وتؤكد دراسة Aslani et al. (2012) أن الجرائم المالية تشمل **مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة**، والتي من أبرزها: الفساد، والتهرب الضريبي Tax evasion، وتهريب رؤوس الأموال Capital Flight، والغش المصرفي Bank Fraud، والغش التأميني Insurance Fraud، وتمويل الإرهاب Terrorism Financing، والمُخططات الهرمية[3] Pyramid Schemes، وغش القوائم المالية، وغسل الأموال. **وهو ما تؤكده أيضاً جمعية الالتزام الدولي (2021) ICA** والتي تُشير إلى أن الجرائم المالية قد تحدث بأشكالٍ مُختلفة، وأن أكثر الجرائم المالية شيوعًا هي: غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والغش، والتهرب الضريبي، والاختلاس، والجرائم الإلكترونية، والفساد، والتداول الداخلي.

وبشأن انتشار الجرائم المالية، توضح دراسة Brody & Kiehl (2010) أن جرائم ذوي الياقات البيضاء آخذةً في التطور على مر السنين، كما أن هؤلاء المجرمين قد يقومون بسلوكيات عنيفة مُتحولين بذلك إلى مُجرمين ذوي ياقات حمراء بهدف إخفاء ما يقومون به من جرائم مالية. وقد استهدفت هذه الدراسة **تصحيح مفهوم خاطئ وخطير**، ألا وهو أن جرائم ذوي الياقات البيضاء هي جرائم غير عنيفة يرتكبها أشخاص بطبيعتهم لا يتصفون بالعنف. حيث أنه وفقاً لمثلث الغش Fraud Triangle، فإن الحافز Incentive وراء ارتكاب الجناة لجرائم ذوي الياقات البيضاء، يُمكن أن يكون هو نفسه الحافز من وراء القتل إذا ما توافرت الفرصة

[3] تعتمد فكرة **المُخططات الهرمية** على تحصيل الرسوم من خلال دخول عضو جديد للمنظمة، ويكون دور العضو الجديد هو جذب أعضاء جدد، وتحصيل رسوم العضوية منهم، وبالتالي يتم توليد التدفقات النقدية للمنظمة من خلال دخول أعضاء جدد، وليس من خلال بيع السلع أو أداء خدمات؛ ثم يتم توزيع رسوم العضوية على الأعضاء القدامى كشكل من أشكال عائد الاستثمار بغرض الحفاظ على الأعضاء القدامى، وجذب أعضاء جدد، والحفاظ على المنظمة من الانهيار (Aslani et al.,2012).

Opportunity للقيام بذلك. كما أن الضغط Pressure الواقع على هؤلاء المجرمين يكون مُرتفعاً نظراً لأنهم يفكرون في المخاطر التي قد يتعرضون لها إذا تم الكشف عن احتيالهم، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر –: السجن، وفقدان الاحترام، والخسائر المالية، والمشاكل الأسرية، وفقدان الوظيفة. وكل هذه الضغوط تُساهم في التبرير Rationalization بشأن قتل هؤلاء الأفراد الذين قد يقومون بالإبلاغ عنهم.

وفي هذا السياق تُشير دراسة Aslani et al. (2012) إلى أن مسئولية منع وكشف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقع على عاتق الإدارة، وبالتالي عليها تصميم وتشغيل ومتابعة هياكل الرقابة الداخلية الفعالة. أما بشأن دور المراجعين الداخليين؛ فتوضح هذه الدراسة أن إدارة المراجعة الداخلية يجب أن تُشكل الخط الدفاعي الرئيسي في مكافحة الرشوة والفساد.

وفي هذا السياق أيضاً؛ أُجريت دراسة Abdullah & Said (2019) كدراسة تطبيقية على الشركات المُقيدة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من عام 2002م وحتى عام 2014م. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك **انتشاراً للجرائم المالية** على نطاق واسع، وأن الانكماش الاقتصادي مُرتبط بهذه الجرائم. وأن الجرائم المالية تتضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية والتي منها: غسل الأموال، والغش، والرشوة، والتهرب الضريبي.

وقد أكدت دراسة Kasih & Ruslaini (2020) على **انتشار** جرائم ذوي الياقات البيضاء، خاصةً مع انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما ساهم في ارتكاب المزيد من **الجرائم الإلكترونية**. وتُعرِّف هذه الدراسة؛ الجريمة الإلكترونية على أنها: "استخدام أجهزة الكمبيوتر للحصول على موارد أو منتجات بشكلٍ غير قانوني أو الإضرار بالمنشآت الأخرى باستخدام البرامج أو الأجهزة أو تغيير البيانات أو إتلافها". وقد أوضحت هذه الدراسة أن الجرائم المالية تأخذ العديد من الأشكال، مثل: الرشاوى، والتزوير، والاختلاس، وغسل الأموال، والغش في المرتبات Salary Fraud، والتهرب الضريبي. كما أكدت هذه الدراسة على أن الرشوة هي شكل من أشكال الفساد يتضمن إعطاء أو عرض أو طلب أو تلقي شيء ذي قيمة للتأثير على الإجراءات الرسمية.

ومن منظورٍ آخر في هذا الشأن، اختبرت دراسة Jamil et al. (2021) أثر **جائحة كوفيد – 19 على الجرائم المالية** في ماليزيا، وذلك من خلال قيامها بدراسة تحليلية لنتائج الدراسات التي قامت بها منشأة برايس ووترهاوس كوبرز PwC خلال الفترة من عام 2014م وحتى عام 2020م. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن جائحة كوفيد – 19 أثرت على الجرائم المالية، وعلى مدى الالتزام التنظيمي للشركات بالقوانين واللوائح السارية، وأن هناك انخفاضاً في الجرائم الجسدية Physical Crime؛ بينما هناك زيادة في الجرائم الإلكترونية. وتوضح النتائج أيضاً؛ استمرارية زيادة حالات الغش، والرشوة، والفساد من عامٍ إلى عام.

أما بشأن الجرائم الإلكترونية؛ ورغم أن معدلات هذه الجرائم انخفضت خلال الفترة من عام 2014م وحتى عام 2018م، إلا أنها عادت للارتفاع بشكلٍ ملحوظ بعد جائحة كوفيد – 19.

كما توضح النتائج أيضاً أن حالات الغش والرشوة والجرائم الإلكترونية وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، وما إلى ذلك من أنشطة غير مشروعة، ستستمر في الحدوث. وبالتالي على جميع الشركات بصورةٍ عامة، والمؤسسات المالية بصورةٍ خاصة، أن تُزيد من استثماراتها في الرقمنة لمساعدتها على مكافحة الجرائم المالية خاصة أثناء جائحة كوفيد – 19.

وتوضح نتائج دراسة Wiwoho et al. (2022) أنه مع ازدياد استخدام المدفوعات الرقمية في إندونيسيا، زادت الجرائم المالية، حيث ثبت أن العديد من حالات تمويل الإرهاب تستخدم المدفوعات الرقمية كوسيلة للتمويل عبر الإنترنت. كما ثبت أن مُرتكبي أعمال الفساد يستخدمون المدفوعات الرقمية لإخفاء عائدات جرائمهم وهو ما يُهدد الاستقرار الاقتصادي للدول.

كما سلطت دراسة Trozze et al., (2022) الضوء على الجرائم المالية التي تتم من خلال **العملات المُشفرة**[4] Cryptocurrencies، وذلك من خلال دراسة تحليلية لعدد 37 حالة في الولايات المتحدة تم تصنيف هذه الحالات كجرائم مالية تستخدم العملات المُشفرة.

وأوضحت هذه الدراسة أن الغش الإلكتروني هو جريمة واسعة النطاق تشمل كل حالات الغش التي تتم عن طريق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي فإن استخدام العملات المُشفرة يُناسب بشكلٍ أكبر هذه الجرائم ذات الطابع التكنولوجي، حيث تتسم العملات المُشفرة بأنها مجهولة المصدر، وبالتالي قد يصعب ربطها بأفراد أو شركات معينة.

نخلص مما سبق إلى أن الجرائم المالية بصفةٍ عامة تصرفات غير قانونية، وكانت في معظمها **جرائم مالية ورقية،** ولكن بعد أن أدت التكنولوجيا إلى تغيير نموذج الأعمال **أصبحت هذه الجرائم إلكترونية** شيئاً فشيئاً، وبدأت تأخذ **شكل رقمي** Digital مثل: الجرائم السيبرانية، وجرائم ماكينات الصراف الآلي، وسرقة الهوية، والغش الإلكتروني .... إلخ.

وطالما أمكن للمحاسب المالي الاعتراف بالآثار المالية لهذه الجرائم الإلكترونية فهي تظل جرائم مالية تم ارتكابها من خلال أدوات وأساليب تقنية.

[4] تُعرّف **دراسة Rahmatian (2019) العملات المُشفرة** Cryptocurrencies) بأنها عملات رقمية خاصة لا تُصدر من بنك مركزي أو شركة تجارية أو جهة إصدار مُعتمدة للأموال الإلكترونية، ومن أشهر أمثلتها: عملة البيتكوين Bitcoin.

2- مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية:

مهنياً تتفق الإصدارات المهنية الدولية والأمريكية والمصرية (على سبيل المثال: معيار المراجعة المصري رقم 240، SAS No. 99، IAS No. 240) على أن مراقب الحسابات مسئول عن كشف الجرائم المالية التي أمكن **قياس أثرها المالي** والاعتراف به في القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية، وذلك بغض النظر عن وسيلة أو آلية ارتكابها وسواء كانت **ورقية أو إلكترونية**. وبالتالي فإن الجرائم **غير المالية** تقع **خارج نطاق** مسئولية مراقب الحسابات، وذلك كله في سياق مراجعة القوائم المالية.

وبتحليل هذه الإصدارات المهنية من منظور مراجعة القوائم المالية السنوية الورقية، أو من منظور المراجعة المستمرة Continuous Auditing الفورية للمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية؛ يُمكننا استخلاص أن مراقب الحسابات **مسئول عن كشف هذه الجرائم المالية** وتحديد أثرها على القوائم المالية، والمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية، وتحديد
ما إذا كانت تستدعي حسب حكمه المهني تعديل رأيه على القوائم المالية والمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية. وبالطبع كل ذلك يفترض أن مراقب الحسابات يأخذ في حسبانه احتمال تحريف القوائم المالية والمعلومات والعلاقات المالية **مجال المراجعة (بمدخليها الورقي والرقمي)** بسبب هذه الجرائم، ومن ثَّم تعديل **نموذج خطر المراجعة** والأهمية النسبية بها عند **تخطيطه لإجراءات المراجعة** (بمدخليها).

المحور الثاني: آليات كشف الجرائم المالية:

هناك مجموعة من الآليات التي يُمكن أن يعتمد عليها مراقب الحسابات في كشف الجرائم المالية. وعلى سبيل المثال: توضح **دراسة Hecht & Mugerman (2017)** أن من أهم أساليب **مكافحة الجرائم المالية** ما يلي:

1- أساليب منع الجرائم المالية: حيث يُمكن منع الجرائم المالية من خلال آليات الرقابة الوقائية، مثل: الفصل بين الواجبات، والدورات التدريبية للموظفين، واستخدام التنبيهات عند إدخال المعلومات، وعمل استبيانات دورية بغرض ردع المُجرمين المُحتملين.

2- أساليب الكشف عن الأنشطة المشبوهة التي قد تكون جرائم مالية: حيث توضح نتائج الدراسة المسحية التي قامت بها جمعية فاحصي الغش المعتمدين ACFE في عام 2014م
أن 42٪ من الجرائم المالية تم اكتشافها من خلال الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing، وأن 16٪ تم اكتشافها من خلال الاستبيانات الإدارية، وأن 14٪ تم اكتشافها من خلال المراجعة الداخلية، وأن 7٪ تم اكتشافها بسبب خطأ ارتكبه الجاني، وأن 3٪ تم اكتشافها من خلال المراجعة الخارجية.

3- التحقيق مع المتهمين في الأنشطة المشبوهة: فالتحقيق "الناجح" هو الذي ينجح في إثبات الأدلة بأن جريمة مالية قد أُرتكبت بالفعل. وقد يتم إجراء هذه التحقيقات إما من قبل الشئون القانونية داخل المنشأة أو بالاستعانة بخبراء قانونيين من خارج المنشأة أو قد يتم التحقيق في بعض الحالات بأقسام الشرطة.

4- الاستجابة لنتائج التحقيقات: عادةً ما يتم تحديد كيفية التعامل مع نتائج التحقيقات حسب نوع الجريمة المالية وسياسة المنشأة فيما يتعلق بهذه الجرائم. وعلى سبيل المثال: في حالات جرائم غسل الأموال أو التزوير أو الجرائم الجناية تكون المنشأة مُلزمة قانونًا بإبلاغ السلطات المختصة. وفي حالاتٍ أخرى قد تختار المنشأة رفع دعوى قضائية وإشراك الشرطة في الأمر، أو قد تكتفي بإصدار تنبيهات في سجل الموظف أو توقيع عليه غرامة إدارية، أو فصل الموظف في حالة ارتكاب حالة غش.

5- الفحص وتحليل المسار من البداية إلى النهاية بغرض دراسة وتحسين أداء المنشأة: ويتم الاعتماد هنا بشكلٍ رئيسي على **أنظمة المعلومات**. حيث يتم مراجعة وفرز كمية هائلة من البيانات من أجل تحديد الارتباطات المُحتملة بين البيانات وبالتالي المُساهمة في مكافحة الجرائم المالية.

وتوضح **دراسة Ahmed & Ali (2019)** إلى أن أهم المُمارسات المُطبقة في بنجلاديش – على سبيل المثال – والتي تهدف لمكافحة الجرائم المالية ما يلي:

1- حوكمة الشركات: والتي تهدف لحماية مصالح المستثمرين، وتجنب مشاكل الوكالة وذلك من خلال صياغة وإصدار قانون حوكمة الشركات والذي يُحدد الهيكل العام للشركات ومسئوليات مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والسياسات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية ومُمارسات المراجعة الداخلية والخارجية اللازمة والتي يجب أن تخضع لها الشركات المُقيدة ببورصة تداول الأوراق المالية.

2- المراجعة الداخلية: حيث يجب تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية بغرض التأكد من تحقيق أهداف الشركة بصورة عامة، واتباع السياسات التنظيمية بصورة خاصة، وبما يشمل تحديد الثغرات التي قد تكون موجودة في تطبيق هذه السياسات، واكتشاف حالات اختلاس الأصول والتي قد يقوم بها الموظفون.

3- المراجعة الخارجية: حيث يجب مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركات المُقيدة بالبورصة من قبل مراجعين خارجيين مُستقلين. كما يجب نشر القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي للجمهور.

4- الإبلاغ عن المخالفات: حيث يجب على أي منشأة أن تُشجع الإبلاغ عن المخالفات جنبًا إلى جنب بالإضافة إلى أي إجراءات ضرورية أخرى وبما يُساعد على اكتشاف حالات الغش أو الاختلاس داخل

المنشآت. ويُعتبر الإبلاغ عن المخالفات، رفع العلم الأحمر من قبل أي طرف من أصحاب المصالح في المنشأة بغرض التنبيه بوجود حالة مشتبه فيها.

5- المراجعة القضائية Forensic Auditing: وهي مجال متخصص يدمج بين المحاسبة والمراجعة والقانون وتقصي الحقائق. وتتعامل المحاسبة القضائية بصورة أساسية مع منع واكتشاف حالات الغش. ويجب على المراجع القضائي أن يمتلك العديد من المهارات ومنها: المهارات الفنية التي تشمل المحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية وغيرها، ومهارات التحقيق والتي تتضمن جمع وتحليل وتقييم الأدلة، ومهارات التفكير النقدي لتفسير وإبلاغ نتائج التحقيقات.

وتؤكد **دراسة Henriksson (2019)** على **أهمية الدور الذي يقوم به الإبلاغ عن المخالفات في كشف الجرائم المالية** مُوضحةً أنه إذا فشلت المنشأة في الحصول على نظام آمن للإبلاغ عن المخالفات، فإنها قد فشلت في الحد من مخاطر الجرائم المالية مما يؤدي إلى انخفاض مصداقية التقارير المالية. وأن المنشآت التي ليس لديها قنوات للإبلاغ عن المخالفات تكتشف الجرائم المالية إما بالصدفة أو من خلال المراجع الخارجي.

وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي في إبريل 2019م يتوجه نحو إصدار قوانين بغرض تحفيز وحماية المُبلغين عن المخالفات، وبما يضمن مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي وحماية البيانات. ورغم أن نظام الإبلاغ عن المخالفات لن يكتشف كل الجرائم المالية، إلا أنه يُعتبر ضماناً لأصحاب المصالح بأن هناك اهتمام بكشف الجرائم المالية والغش المحاسبي والرشاوى والفساد، وأن المنشأة تفعل كل ما في وسعها لمنع حدوث تلك الجرائم وبالتالي زيادة مصداقية التقارير المالية.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن **دراسة Rouhollahi (2021)** ركزت على توضيح **أهمية الدور الذي يلعبه حالياً الذكاء الاصطناعي** (AI) Artificial Intelligence في كشف الجرائم المالية. وأوضحت هذه الدراسة أن الشركات – خاصةً المؤسسات المالية – بدأت في استخدام تقنيات وأساليب جديدة لاكتشاف الجرائم المالية والتنبؤ بها، وذلك من خلال استخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفي ضوء أن **التهرب الضريبي يُعتبر من أحد الجرائم المالية**، ركزت دراسة Rathor (2024) على أهمية **استخدام تقنيات التعلم الآلي** Machine Learning بغرض الحد من مشكلة التهرب الضريبي المنتشرة في العديد من دول العالم. وتُشير الدراسة إلى ضرورة تطوير وتنفيذ **مراجع إلكتروني ذكي** Smart E-Auditor بما يعني الاعتماد على خوارزميات التعلم الآلي لتحليل البيانات المالية، الأمر الذي

يُساعد في تحديد حالات التهرب الضريبي المحتملة. وتؤكد الدراسة على أهمية استخدام **تقنيات الذكاء الاصطناعي** بما يُعزز من كفاءة ودقة عملية المراجعة، وبما يُساهم في نهاية المطاف نحو الحد من الغش الضريبي. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية توظيف خوارزميات التعلم الآلي لغرض تحديد الأنماط والكشف عن الحالات الشاذة التي يُمكن أن تشير إلى حالات التهرب الضريبي، مع أهمية اعتماد استراتيجية شاملة تضمن استخدام تقنيات التكنولوجيا بما يُعزز من إجراءات المراجعة.

كما توصي هذه الدراسة بضرورة أن تعمل السلطات الضريبية في مختلف أنحاء العالم على تنفيذ **استراتيجيات مبتكرة** لضمان الالتزام، والحد من التهرب الضريبي، وبالتالي إنشاء نظام ضريبي يتسم بالعدالة والشفافية.

نخلص مما سبق إلى أنه أياً كانت الجرائم المالية ورقية أو إلكترونية، فإن مسئولية مراقب الحسابات عن كشفها مؤيدة مهنياً ولا يجوز له التقصير في الوفاء بها. كما نخلص إلى أنه رغم وجود أكثر من آلية لكشف الجرائم المالية إلا أن أهمها آليتين: الأولى؛ تطوير مدخل المراجعة الخارجية من خلال دعمه بإجراءات وأدوات فعالة، والثانية؛ تبني مدخل المراجعة القضائية بجانب مراجعة الحسابات. كما يلي:

1- آلية تطوير مدخل المراجعة الخارجية الورقية والمستمرة:

تعتمد هذه الآلية بصفة أساسية على السعي نحو تضييق الفجوة الكمية والنوعية في معايير المراجعة الخارجية بوضعها الراهن من خلال ما يلي:

أ- **تعديل معايير المراجعة ذات الصلة،** خاصةً معيار المراجعة **الدولي** (ISA No.240)، ومعيار المراجعة **المصري** رقم 240 للتغلب على الفجوتين الكمية والنوعية؛ لتشمل **النص صراحةً** على أن الغش يشمل كافة التحريفات الجوهرية المُتعمدة غير المشروعة التي يُمكن قياس تأثيرها المالي على القوائم المالية بموضوعية، وبذلك **تشمل تلك التحريفات الفساد المالي.**

ب- تعديل معايير المراجعة ذات الصلة بهيكل الرقابة الداخلية بما يشمل أداء اختبارات الرقابة بنوعيها بما يتضمن اختبارات مدى الالتزام بالتشريعات واللوائح ذات الصلة، **بما فيها قانون غسل الأموال ولائحته التنفيذية.**

ج- تعديل معايير المراجعة ذات الصلة باعتماد مراقب الحسابات على **عمل المراجع الداخلي** الذي يتضمن أداء **دوريه الاستشاري والتوكيدي** بشأن تصميم وتشغيل **نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية.**

د- متابعة **تفعيل** مكاتب المحاسبة والجهاز المركزي للمحاسبات لمعيار **الاستعانة بخبير غير محاسبي** عندما تستدعي الجريمة المالية لدى عميل المراجعة ذلك.

2- آلية تبني مدخل المراجعة القضائية Forensic Auditing:

ومن الجدير بالذكر هنا، أن دراسة Al-Daoud et al. (2023) هدفت إلى تحديد **المتطلبات الأساسية** المطلوبة من المحاسبين لأداء واجباتهم **كمحاسبين قضائيين**. وأشارت هذه الدراسة إلى أن **الطلب** على تعليم المحاسبة القضائية سيستمر في الارتفاع، ومن غير الواضح ما الذي سوف تضمنه مناهج المحاسبة القضائية في المستقبل. وأن هناك قصور واضح في تغطية مجالات الاستشارات القضائية والاستعانة بشهود خبراء. وتوصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج، ومن أهمها: أن يمتلك المحاسبون **العديد من المهارات المتنوعة**، مثل: مهارات الاتصال، ومهارات العرض، وتبسيط المعلومات المحاسبية، وكذلك المهارات التحليلية، ومهارات الكمبيوتر، والتفكير النقدي. وتوصي هذه الدراسة بضرورة إدراج الجامعات والكليات **تعليم المحاسبة القضائية** في مناهجها الدراسية. كما توصي الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى **بضرورة توسيع برامجها التدريبية** لتشمل التدريب على المهارات الأكثر أهمية والتي يحتاجها المحاسبون لإجراء خدمات المحاسبة القضائية.

وقد ألقت دراسة AL-Khulaifawi et al. (2024) الضوء على **أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي** بغرض **الكشف** المُبكر لحالات **غش** القوائم المالية في سياق معيار المراجعة الدولي رقم 240. واعتمدت هذه الدراسة على دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية العاملة في العراق خلال الفترة من 2017م وحتى 2021م، وتوصلت النتائج إلى أن الأساليب التحليلية قد ساهمت في تحديد إخفاقات وإيجابيات الشركة. لذلك توصي هذه الدراسة بضرورة استخدام الأساليب التحليلية سواء من خلال احتساب **النسب المالية** أو إجراء **المقارنات** اللازمة والتي تعتبر من أهم أدوات الأساليب التحليلية التي يعتمدها مراقب الحسابات في تنفيذه لعملية المراجعة وصولاً لإبداء الرأي، حيث تساعد الأساليب التحليلية في تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية إلى كمية أقل وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار.

وفي ذات السياق تؤكد دراسة Munteanu et al. (2024) على أن المخالفات المالية تُساهم بشكل كبير في زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي من خلال إعاقة تدفقات الاستثمار وتشويه سمعة الأسواق المالية، وما يترتب على ذلك من عواقب مالية واجتماعية وسياسية كبيرة. وهو ما يلقي الضوء على أهمية مهنة المحاسبة من خلال دورها في مكافحة الغش. وقد هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة مخاطر الغش المالي **باستخدام تقنية الأعلام الحمراء** Red Flags. وتوصلت هذه الدراسة إلى **أهمية استخدام التحليل المالي عند دراسة الغش**، الذي يُساعد بدوره في تحديد مراقب الحسابات لمجالات الغش ذات المخاطر المرتفعة، وهو ما يُساهم بالتأكيد في منع وكشف وتصحيح أي مُمارسات مخالفة.

اختبرت دراسة Olowoseunre & Adewoye (2024) أثر **استخدام المحاسبة القضائية** على مكافحة الغش تركيزاً على قطاع الأعمال العام في نيجيريا. وأكدت هذه الدراسة على أن الطلب على المحاسبة القضائية في تزايد كبير في معظم شركات العالم. وقد أوضحت الدراسة **أمثلة لاستخدامات المحاسبة القضائية** في قطاع الأعمال العام، مثل: **التحقيق في الأموال العامة** (سواء حالات الاختلاس والرشوة والعمولات أو حالات سوء استخدام الأموال العامة)، **والتحقيق في غش عمليات الشراء** (مثل التلاعب في العطاءات، والغش في العقود، والتواطؤ مع الموردين)، **ومراجعة مدى الالتزام بالمنح والعقود** (للتأكد من استخدام الأموال للأغراض المقصودة، واتباع شروط وأحكام المنح والعقود)، **والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر** (من خلال مراجعة السياسات والإجراءات المالية، وتقييم تصميم وتنفيذ آليات الرقابة الداخلية)، **وتحقيقات الإبلاغ عن المخالفات** (من خلال تحليل السجلات المالية وإجراء المقابلات وجمع الأدلة لتحديد صحة الادعاءات والكشف عن أي حالت غش). وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى **وجود علاقة إيجابية معنوية** ذات دلالة إحصائية بين استخدام آليات المحاسبة القضائية بفعالية، وبين القدرة على كشف ومنع الغش المالي في قطاع الأعمال العام. لذلك أوصت الدراسة بضرورة الدعوة إلى اعتماد آليات المحاسبة القضائية على نطاق واسع في كافة الجهات بغرض تعزيز السلامة المالية الشاملة.

هدفت دراسة Nursansiwi (2024) إلى إلقاء الضوء على **دور المحاسبة القضائية** في منع وكشف **الغش المالي**. حيث تُساهم تقنيات المحاسبة القضائية كأداة فعالة في التعامل مع التعقيد المُتزايد باستمرارية **للجرائم المالية**. وتوضح الدراسة أنه يُمكن استخدام المحاسبة القضائية من خلال إجراء التحقيقات المُتعمقة في السجلات المالية، وتحديد التصرفات المشبوهة، والتعاون مع السلطات الأمنية والقانونية، وتصميم آليات الرقابة المالية بما يُساهم في منع الغش. وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن المحاسبة القضائية ليست الأداة الأكثر فعالية في المراجعة اللاحقة فقط، ولكنها أيضاً الأداة الأكثر فعالية في **المراجعة الاستباقية** من خلال الحد من الفرص المستقبلية لحالات الغش المالي. وفي ضوء الفجوة البحثية والحاجة المُلحة لمزيد من البحوث المهتمة بتطوير أساليب مكافحة جرائم الغش المالي الجديدة والمعقدة؛ توصي هذه الدراسة بضرورة إجراء **المزيد من البحوث المحاسبية** والتي تُركز على كيفية استمرار المحاسبة القضائية في التطوير وتقديم حلول فعالة في مكافحة الجرائم المالية.

نلخص مما سبق إلى أن آلية تبني مدخل المراجعة القضائية تعتمد بصفة أساسية على تنظيم وتفعيل المراجعة القضائية من خلال ما يلي:

أ- **تنظيم مهنة** المراجعة القضائية بما في ذلك **الترخيص بالمُمارسة** وقواعد السلوك المهني **والشهادات المهنية** في ذات السياق[5].

[5] انظر **ملحق الورقة البحثية** بعنوان: **" الشهادات المهنية ذات الصلة بالجرائم المالية"**.

ب- أن يتضمن محضر الجمعية العامة للشركة **تكليف مراجع قضائي يعد تقريره إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والجمعية العامة للشركة.**

المحور الثالث: الخلاصة ومجالات البحث المقترحة:

استهدفت الورقة عرض وجهة نظر أكاديمية مهنية بشأن مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية عامة، والإلكترونية خاصة. **وفي سبيل ذلك** تم تحليل مفهوم وأنواع الجرائم المالية، كما تم توضيح مسئولية مراقب الحسابات عن كشفها، وأخيراً بلورة **أهم آليات** دعم دور مراقب الحسابات في كشف الجرائم المالية من خلال **تطوير مدخل المراجعة الخارجية وتفعيل مدخل المراجعة القضائية**، كل ذلك من منطلق وجود قصور مهني من جانب مراقب الحسابات في وفائه بهذه المسئولية.

وأخيراً نرى أن من أهم مجالات البحوث المحاسبية المستقبلية ما يلي:

- أثر **اعتماد** مراقب الحسابات على **خبير قضائي** على كفاءته في كشف الجرائم المالية.
- المردود الإيجابي **للمراجعة القضائية** في كشف الجرائم المالية.
- أثر **تفعيل البنوك الرقمية** على كفاءة مراقب الحسابات في كشف الجرائم المالية.
- مدى فعالية مدخل المراجعة القضائية في كشف مراقب الحسابات **للجرائم غير المالية.**
- أثر اعتماد مراقب الحسابات على **تقنيات الذكاء الاصطناعي** على كفاءته في كشف الجرائم المالية الإلكترونية.

قائمـة المراجـع:

أولاً: المراجـع العربيـة:

شحاته، شحاته السيد. (2010). مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة مدى التزام البنوك التجارية بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في سياق مراجعة القوائم المالية: دراسة ميدانية. **مجلة جامعة عين شمس**، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة، 14(2)، 1–69.

وزارة الاستثمار. (2008). **معيار رقم 240 مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية**. المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى، قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنة 2008.

ثانياً: المراجـع الأجنبيـة:

Abdullah, W. N., & Said, R. (2019). Audit and risk committee in financial crime prevention. **Journal of Financial Crime**, 26(1), 223-234.

Ahmed, S., & Ali, M. (2019). Forensic accounting: A case in point for combating financial crimes of Bangladesh. **International Journal of Accounting**, 4(23), 1-8.

Al-Daoud, K., Abuorabi, Y., Darwazeh, R., Nawaiseh, M. Y., Saifan, N. M., & Al-Hawary, S. I. S. (2023). Electronic Financial Crimes: The Required Skills, Education and Qualifications for Forensic Accountants to Predict and Prevent. **Information Sciences Letters**, 12(3), 1237-1248.

AL-Khulaifawi, M. J. H., & Rejeb, A. B. (2024). Analytical Methods in Auditing and Their Role in Detecting Financial Fraud in Financial Statements and Their Importance from the User's Point Of View (An Analytical Study). **Migration Letters**, 21(S4), 93-113.

Aslani, M., lotfaliyan, F., & Ghasemi, M. (2012). Financial crimes auditing**. International Journal of Trade, Economics and Finance**, 3(1), 34-38.

Bana, J. O. (2020). Impact of forensic accounting investigation on public sector financial crimes in Nigeria. **Bingham University Journal of Accounting and Business (BUJAB)**, 1(1), 261-268.

Brody, R. G., & Kiehl, K. A. (2010). From white-collar crime to red-collar crime. **Journal of Financial Crime**, 17(3), 351–364.

Gottschalk, P. (2010). Categories of financial crime. **Journal of financial crime**, 17(4), 441-458.

Hecht, Y., & Mugerman, Y. (2017). Catch Me If You Can. **Available at: https://ssrn.com/abstract=2942607** .

Henriksson, K. (2019). Organisational whistleblowing – financial crime tops the list of reports. **Available at: https://whistleb.com/blog-news/organisational-whistleblowing-financial-crime-tops-the-list-of-reports/?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication&utm_campaign=LinkedIn-integration** .

International Compliance Association (ICA). (2021). What is financial crime?. **Available at: https://www.int-comp.org/careers/your-career-in-financial-crime-prevention/what-is-financial-crime/** .

Jamil, A. H., Sanusi, Z. M., Yaacob, N. M., Isa, Y. M., & Tarjo, T. (2021). The Covid-19 impact on financial crime and regulatory compliance in Malaysia. **Journal of Financial Crime**, 29(2), 491-505.

Kasih, E., & Ruslaini, R. (2020). Influence analysis of financial audit ethics in the merger and acquisition process toward white-collar crime. **Annual International Conference on Accounting Research (AICAR 2019)**, 23-27.

Kumar, P. R. (2019). A critical analysis of insider dealing under UK and USA law. **International Journal of Law Management & Humanities (IJLMH)**, 2(4), 1-34.

Munteanu, V., Zuca, M. R., Horaicu, A., Florea, L. A., Poenaru, C. E., & Anghel, G. (2024). Auditing the Risk of Financial Fraud Using the Red Flags Technique. **Applied Sciences**, 14(2), 757.

Nursansiwi, D. A. (2024). The Role of Forensic Accounting in Detecting Financial Frauds**. Accounting Studies and Tax Journal (COUNT)**, 1(1), 111-116.

Olowoseunre, d., & Adewoye, j. (2024). Effect of Forensic Accounting Mechanism on Fraud Control in Selected Nigerian Federal Government Parastatals in Southwestern Nigeria. **International Journal of Financial Research and Business Development**. 3(7), 1-12.

Pickett, K. S., & Pickett, J. M. (2002). **Financial crime investigation and control**. John Wiley & Sons.

Rahmatian, A. (2019). Electronic money and cryptocurrencies (Bitcoin): Suggestions for definitions. **Journal of International Banking Law and Regulation**, 34(3), 115-121.

Rathor, K. (2024).Machine Learning Based Smart E-Auditor to Prevent Tax Evasion. **International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science**. 6(2), 117-125.

Rouhollahi, Z. (2021). **Towards Artificial Intelligence Enabled Financial Crime Detection**. arXiv preprint arXiv:2105.10866.

Simeon, E. D. (2018). Fighting economic and financial crimes in Nigeria using forensic accounting: The moderating effect of technology. **International journal of economics and financial research**, 4(7), 235-241.

The Auditing Standards Board. (2002). **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit: Statement on Auditing Standards (SAS) No. 99**. **Available at: https://www.aicpa.org/research/standards/auditattest/downloadabledocuments/au-00316.pdf** .

The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2009). **The auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statements**: **ISA No. 240**. **Available at: https://www.ifac.org/system/files/downloads/a012-2010-iaasb-handbook-isa-240.pdf** .

Trozze, A., Davies, T., & Kleinberg, B. (2022). Explaining prosecution outcomes for cryptocurrency-based financial crimes.
Journal of Money Laundering Control. **Available at: https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10141126/1/JMLC_2021_Accepted.pdf .**

Wiwoho, J., Kharisma, D. B., & Wardhono, D. T. K. (2022). Financial crime in digital

ملـحق الـورقـة

الشهادات المهنية ذات الصلة بالجرائم المالية:

م	اسم الشهادة المهنية	الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة	الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية
1	Certified Fraud Examiner **(CFE) شهادة فاحص غش معتمد**	Association of Certified Fraud Examiners (ACFE)	https://www.acfe.com
2	Certified Anti-Money Laundering Specialist (**CAMS**) **شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال**	Association of Certified Anti-Money Laundering Specialists (ACAMS)	https://www.acams.org
3	Financial Crimes Investigations (**CAMS-FCI**) **شهادة معتمدة في تحقيقات الجرائم المالية**	Association of Certified Anti-Money Laundering Specialists (ACAMS)	https://www.acams.org
م	اسم الشهادة المهنية	الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة	الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية
4	Certified Regulatory Compliance Manager (**CRCM**) **شهادة مدير الالتزام التنظيمي المعتمد**	The American Bankers Association (ABA)	https://www.aba.com
5	Certified Corporate Trust Specialist (**CCTS**) **شهادة أخصائي معتمد في الثقة التنظيمية**	The American Bankers Association (ABA)	https://www.aba.com
6	Certified AML and Fraud Professional (**CAFP**) **شهادة مهني معتمد في مكافحة غسل الأموال والغش**	The American Bankers Association (ABA)	https://www.aba.com

7	Certified Compliance & Ethics Professional (**CCEP**) **شهادة مهني معتمد في الالتزام والأخلاقيات**	The Compliance Certification Board (CCB)	https://www.corporatecompliance.org
م	**اسم الشهادة المهنية**	**الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة**	**الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية**
8	Certificate in Fraud Risk Management (**CFRM**) **شهادة معتمدة في إدارة مخاطر الغش**	The Chartered Institute of Public Finance and Accountancy (CIPFA)	https://www.cipfa.org
9	Certified Financial Crime Specialist (**CFCS**) **شهادة أخصائي الجرائم المالية المعتمد**	Association of Certified Financial Crime Specialists (ACFCS)	https://www.acfcs.org
10	The Certified Forensic Accountant (**CrFA**) **شهادة المحاسب القضائي المعتمد**	Institute of Certified Forensic Accountants (ICFA)	https://crfaphilippines.org
11	Certified Forensic Investigation Professional (**CFIP**) **شهادة أخصائي معتمد في التحقيقات القضائية**	International Institute of Certified Forensic Investigation Professionals (IICFIP)	https://iicfip.org/
م	**اسم الشهادة المهنية**	**الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة**	**الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية**
12	Certified Anti-Corruption Consultant (**CACC**) **شهادة مستشار مكافحة الفساد المعتمد**	International Institute of Certified Forensic Investigation Professionals (IICFIP)	https://iicfip.org
13	Certified Anti-Corruption Specialist (**CACS**)	The American Anti-Corruption Institute (AACI)	https://theaaci.net

	شهادة أخصائي مكافحة الفساد المعتمد		
14	Certified Anti-Corruption Manager (**CACM**) **شهادة مدير مكافحة الفساد المعتمد**	The American Anti-Corruption Institute (AACI)	https://theaaci.net
15	Specialist Certificate In Anti-Corruption **شهادة أخصائي معتمد في مكافحة الفساد**	The International Compliance Association (ICA)	https://www.int-comp.org
م	**اسم الشهادة المهنية**	**الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة**	**الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية**
16	Certified Financial Crimes Investigator (**CFCI**) **شهادة محقق معتمد في الجرائم المالية**	International Association of Financial Crimes Investigators (IAFCI)	https://www.iafci.org
17	GIAC Certified Forensic Examiner (**GCFE**) **شهادة فاحص قضائي معتمد**	Global Information Assurance Certification (GIAC)	https://www.giac.org
18	Certified in Financial Forensics (**CFF**) **شهادة معتمدة في المحاسبة القضائية**	CPA Canadian Institute of Chartered Accountants	https://www.cpacanada.ca
19	Certified Forensic Accountant (**CRFAC**) **شهادة محاسب قضائي معتمد**	the American Board of Forensic Accounting (ABFA)	https://abfa.us
20	Certified Forensic Investigator (**CFI**) **شهادة محقق قضائي معتمد**	The Association of Forensic Accounting Researchers (AFAR)	https://afars.org
م	**اسم الشهادة المهنية**	**الجمعية المهنية المُصدرة لهذه الشهادة**	**الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية**

https://forensic.org	The Forensic Expert Witness Association (FEWA)	Certified Forensic Litigation Consultant (**CFLC**) **شهادة مستشار معتمد في الدعاوى القضائية**	21
https://www.iacae.org	International Association for Computer Auditing Education (IACAE)	Certified E-Forensic Accounting Professional (**CFAP**) **شهادة مهنية في المحاسبة القضائية الإلكترونية**	22
https://www.aaifm.org	The American Association for Investment and Financial Management (AAIFM)	Certified Forensic Accounting Expert (**CFAE**) **شهادة خبير معتمد في المحاسبة القضائية**	23